اى افواه اهل المعرفة والتحقيق والضبط عنه ولا تأخذ من بطون
الكتب لأن من اخذ وتعلمه منها كان من شأنه التحريف ولم يفلت
من التبديل والتصحيف وقد نقل الاجماع على فضل التعلم من افواه
المشايخ عليه من الكتب اذ يوجد فى الكتاب اشياء تصد عن العلم وهى
معدومة عند المعلم كالتصحيف العارض من اشتباه الحروف مع عدم
اللفظ وقلة الخبرة بالاعراب وكتابة ما لا يقرأ وقراءة ما لا يكتب وغير
ذلك ومن ثم قال العلماء لا تأخذ العلم من صحفى ولا من مصحفى يعنى
لا تقرأ القرآن على من قرأ من المصحف ولا الحديث وغيره على من اخذ
ذلك من الصحف واذا كان روايته فى خطأ من اصله ولحن اصل فيروى
كل منهما اى يرويه من اول الامر على الوجه الصواب حال كونه
معربا اى مبينا فى القول الاقوى الذى عليه الجمهور منهم الاوزاعى
وابن المبارك والشعبى والقاسم بن محمد وعطاء وهمام والنضر بن
شميل قال ابن الصلاح والقول به فى اللحن الذى لا يختلف به المعنى
وامثاله لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى وقد سبق انه
قول الاكثرين وقيل يرويه على الخطأ كما سمعه وبه قال ابن سيرين
وابن سخبرة وابو معمر وابو عبيد قال ابن الصلاح هذا غلو فى مذهب اتباع
اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى وثالثها اى الاقوال ترك كليهما اى
الخطأ والصواب حكاه ابن دقيق العيد عن شيخه العز ابن عبد السلام
أما الصواب فلأنه لم يسمع كذلك واما الخطأ فلأن النبى صلى الله تعالى
عليه وسلم لم يقله كذلك هذا كله فى الرواية بالقراءة واما الاصلاح
فى الكتاب فبينه بقوله ولا تمح ايها المحدث وغيره ايضا من
الاصل اى النسخة اذا وقع الخطأ واللحن فيها على ما اى القول الذى
انتخلا بالخاء المعجمة اى صفى واختير قال فى القاموس نخله وتنخله
وانتخله صفاه واختاره وقيل يجوز تغييره ايضا وهو غلط كما
افهمه صنيع ابن الصلاح والنووى وغيرهما وعبارة الفية العراقى

وصوبوا

لا من الكتب ، فى خطأ ولحن اصل يروى ، على الصواب معربا فى الاقوى ، ثالثها ترك كليهما ولا ، تمح من الاصل على ما انتخلا ،

وصوبوا الابقاء الخ بل أبقه اى الخطأ واللحن فى الاصل وقرره فيه على ما
هو عليه حال كونك مضببا عليه وبين ، صوابه خارجا فى
هامش اى حاشية ذلك الاصل كما تقدم قال ابن الصلاح فان ذلك
اجمع للمصلحة وانفى للمفسدة قال وكثيرا ما نرى ما يتوهم كثير من اهل
العلم خطأ وربما غيروا صوابا ذا وجه صحيح وان خفى واستغرب لا
سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية وذلك لكثرة لغات العرب
وتشعبها وقد قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لا يحيط باللغة
الا نبى ثم ان ، تقرأه اى الاصل فقدم فى القراءة صوابا مصلحا بفتح اللام
اسم مفعول وهو الذى فى الهامش فى الاولى والاحسن ثم اذكر ما وقع فى
الاصل كان تقول وقع فى روايتى او عند شيخنا او من طريق فلان كذا او لك
ان تقرأ ما فى الاصل اولا كما وقع ثم تذكر وجه صوابه من جهة العربية او
الرواية وانما كان الاول اولى لئلا تتقول على رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ما لم يقل والاخذ فى الاصلاح من متن آخر سواه اى سوى
اصله بان يعتمد فى ذلك على ما جاء فى رواية أخرى او حديث اولى لأن
ذاكره آمن من ان يتقول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ما لم يقل وان يك الساقط من الاصل لا يغير معناه كلفظة ابن
وحرف لا يختلف المعنى به فالأمر فيه على ما سبق كذا فى ابن الصلاح وتبعه
النووى فى التقريب وقال العراقى لا بأس بالحاقه فى الاصل من غير تنبيه
على سقوطه وتبعه المصنف فقال زد ايها المحدث ذلك فى الاصل
وانت لا تعسر ولا تضيق فيه فقد سأل ابو داود السجستانى شيخه
ابا عبد الله احمد بن حنبل فقال وجدت فى كتاب حجاج عن جريج الجوزلى
ان اصلحه ابن جريج قال ارجو ان يكون هذا لا بأس به وقيل للامام
مالك ارأيت حديث النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يزاد فيه الواو
والالف والمعنى واحد فقال ارجو ان يكون خفيفا وكذاك الحكم فيما
غاير اى الساقط الذى غاير معنى ما فى الاصل حيث يعلم بالبناء للمفعول

بل ابقه مضببا وبين ، صوابه فى هامش ثم ان ، تقرأه قدم مصلحا فالاولى ، والاخذ من متن سواه اولى ، وان يك الساقط لا يغير ، كابن وحرف زد ولا تعسر ، كذاك ما غاير حيث يعلم ،

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)